

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

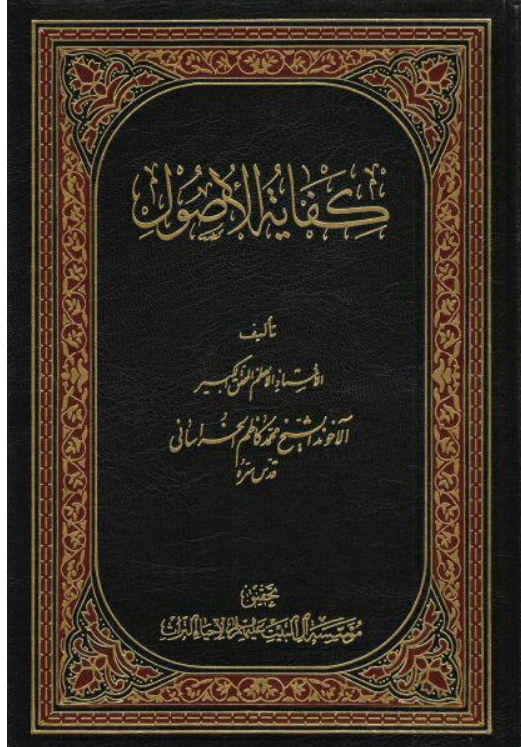
دروس في شرح كفاية الأصول (المقصد السادس)

تدريس سماحة الشيخ ماجد اللامي (دام عزه)

الشروع: يوم الاثنين ١٩ ذو الحجة ١٤٣٨ هـ الموافق ١١/٩/٢٠١٧ م

والفراغ: يوم الأربعاء ٢٥ جمادى الثانية ١٤٣٩ هـ الموافق ١٤/٣/٢٠١٨ م

ملحوظة: نلفت عناية الطلبة الكرام (أعزهم الله تعالى) إلى أن النسخة المعتمدة في الترقيم هي نسخة مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث / الطبعة الثانية - ربيع الثاني ١٤١٧ هـ.



الموضوعات	الدرس
من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٥٧: المقصد السادس: في بيان الامارات المعبرة شرعا أو عقلا وقبل الخوض في ذلك، لا بأس بصرف الكلام إلى بيان بعض ما للقطع ...	٣٥٠
من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٥٧: وإن أبيت إلا عن ذلك، فالأولى أن يقال: إن المكلف إما أن يحصل له القطع أولا، وعلى الثاني إما أن يقوم عنده طريق معتبر أو لا ...	٣٥١
من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٥٨: ولا يخفى أن ذلك لا يكون بجعل جاعل، لعدم جعل تألفي حقيقة بين الشيء ولوازمه، بل عرضا بتبع جعله بسيطا ...	٣٥٢
من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٥٩: الامر الثاني: قد عرفت أنه لا شبهة في أن القطع يوجب استحقاق العقوبة على المخالفة، والمثوبة على الموافقة في صورة الإصابة ...	٣٥٣
من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٥٩: ولكن ذلك مع بقاء الفعل المتجري به أو المنقاد به على ما هو عليه من الحسن أو القبح، والوجوب أو الحرمة واقعا ...	٣٥٤
من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٦٠: إن قلت: إن القصد والعزم إنما يكون من مبادئ الاختيار، وهي ليست باختيارية، وإلا لتسلسل ...	٣٥٥
من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٦١: إن قلت: على هذا، فلا فائدة في بعث الرسل وإنزال الكتب والوعظ والانذار ...	٣٥٦
من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٦٢: مع بطلانه وفساده، إذ للخصم أن يقول بأن استحقاق العاصي دونه، إنما هو لتحقق سبب الاستحقاق فيه ...	٣٥٧
من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٦٢: فلا وجه لاستحقاق عقابين متداخلين كما توهم، مع ضرورة أن المعصية الواحدة لا توجب إلا عقوبة واحدة، كما لا وجه لتداخلهما ...	٣٥٨
من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٦٣: وفي كل منهما يؤخذ طورا بما هو كاشف وحاك عن متعلقه، وآخر بما هو صفة خاصة للقاطع أو المقطوع به ...	٣٥٩
من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٦٣: كما لا ريب في عدم قيامها بمجرد ذلك الدليل مقام ما أخذ في الموضوع على نحو الصفاتية من تلك الأقسام، بل لا بد من دليل آخر على التنزيل ...	٣٦٠

٣٦١	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٦٤: فإن الدليل الدال على إلغاء الاحتمال، لا يكاد يكفي إلا بأحد التنزيلين، حيث لا بد في كل تنزيل منهما من لحاظ المنزل والمنزل عليه ...
٣٦٢	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٦٥: وأما الأصول فلا معنى لقيامها مقامه بأدلتها - أيضا - غير الاستصحاب، لوضوح أن المراد من قيام المقام ترتيب ما له من الآثار والاحكام ...
٣٦٣	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٦٥: ثم لا يخفى إن دليل الاستصحاب أيضا لا يفي بقيامه مقام القطع المأخوذ في الموضوع مطلقا، وإن مثل (لا تنقض اليقين) لا بد من أن ...
٣٦٤	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٦٦: لا يخلو من تكلف بل تعسف. فإنه لا يكاد يصح تنزيل جزء الموضوع أوقيده، بما هو كذلك بلحاظ أثره، إلا فيما كان جزؤه ...
٣٦٥	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٦٦: الامر الرابع: لا يكاد يمكن أن يؤخذ القطع بحكم في موضوع نفس هذا الحكم للزوم الدور، ولا مثله للزوم اجتماع المثليين ...
٣٦٦	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٦٧: وأما الظن بالحكم، فهو وإن كان كالقطع في عدم جواز أخذه في موضوع نفس ذلك الحكم المظنون، إلا أنه لما كان معه مرتبة الحكم ...
٣٦٧	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٦٨: الامر الخامس: هل تنجز التكليف بالقطع - كما يقتضي موافقته عملا - يقتضي موافقته التزاما، والتسليم له اعتقادا وانقيادا؟ ...
٣٦٨	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٦٨: وإن أبيت إلا عن لزوم الالتزام به بخصوص عنوانه، لما كانت موافقته القطعية الالتزامية حينئذ ممكنة، ولما وجب عليه الالتزام بواحد قطعا ...
٣٦٩	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٦٩: كما لا يدفع بها محذور عدم الالتزام به. إلا أن يقال: إن استقلال العقل بالمحذور فيه إنما يكون فيما إذا لم يكن ...
٣٧٠	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٦٩: مضافا إلى عدم شمول أدلتها لأطرافه، للزوم التناقض في مدلولها على تقدير شمولها، كما ادعاه شيخنا العلامة أعلى الله مقامه ...
٣٧١	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٧٠: وبالجمله القطع فيما كان موضوعا عقلا لا يكاد يتفاوت من حيث القاطع، ولا من حيث المورد، ولا من حيث السبب ...
٣٧٢	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٧٢: فلا بد فيما يوهم خلاف ذلك في الشريعة من المنع عن حصول العلم

	التفصيلي بالحكم الفعلي لاجل منع بعض مقدماته الموجبة له ...
٣٧٣	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٧٢: نعم كان العلم الاجمالي كالتفصيلي في مجرد الاقتضاء، لا في العلية التامة، فيوجب تنجز التكليف أيضا لو لم يمنع عنه مانع عقلا ...
٣٧٤	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٧٣: ولا يخفى أن المناسب للمقام هو البحث عن ذلك، كما أن المناسب في باب البراءة والاشتغال - بعد الفراغ هاهنا ...
٣٧٥	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٧٤: وأما فيما احتاج إلى التكرار، فربما يشكل من جهة الاخلال بالوجه تارة، وبالتمييز أخرى، وكونه لعبا وعبثا ثالثة ...
٣٧٦	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٧٤: وأما إذا لم يتمكن الا من الظن به كذلك، فلا إشكال في تقديمه على الامتثال الظني لو لم يقدّم دليل على اعتباره، إلا فيما إذا لم يتمكن منه ...
٣٧٧	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٧٥: أحدها: إنه لا ريب في أن الامارة الغير العلمية، ليس كالقطع في كون الحجية من لوازمها ومقتضياتها بنحو العلية، بل مطلقا ...
٣٧٨	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٧٦: وليس الامكان بهذا المعنى، بل مطلقا أصلا متبعا عند العقلاء، في مقام احتمال ما يقابله من الامتناع ...
٣٧٩	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٧٦: وكيف كان، فما قيل أو يمكن أن يقال في بيان ما يلزم التعبد بغير العلم من المحال، أو الباطل ولو لم يكن بمحال أمور: ...
٣٨٠	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٧٧: ثالثها: تفويت المصلحة أو الالتقاء في المفسدة فيما أدى إلى عدم وجوب ما هو واجب، أو عدم حرمة ما هو حرام، وكونه محكوما بسائر الاحكام ...
٣٨١	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٧٧: نعم لو قيل باستتباع جعل الحجية للأحكام التكليفية، أو بأنه لا معنى لجعلها إلا جعل تلك الأحكام، فاجتماع حكمين وإن كان يلزم ...
٣٨٢	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٧٨: نعم يشكل الامر في بعض الأصول العملية، كأصالة الإباحة الشرعية، فإن الاذن في الاقدام والاقتحام ينافي المنع فعلا، كما فيما صادف الحرام ...
٣٨٣	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٧٨: فلا محيص في مثله إلا عن الالتزام بعدم انقذاح الإرادة أو الكراهة في بعض المبادئ العالية أيضا، كما في المبدأ الأعلى، لكنه لا يوجب الالتزام بعدم ...

٣٨٤	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٧٨: كي يشكل تارة بعدم لزوم الاتيان حينئذ بما قامت الامارة على وجوبه، ضرورة عدم لزوم امتثال الاحكام الانشائية ما لم تصر فعلية ...
٣٨٥	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٧٩: اللهم إلا أن يقال: إن الدليل على تنزيل المؤدى منزلة الواقع -الذي صار مؤدى لها- هو دليل الحجية بدلالة الاقتضاء، لكنه لا يكاد يتم إلا إذا ...
٣٨٦	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٧٩: ثالثها: إن الأصل فيما لا يعلم اعتباره بالخصوص شرعا ولا يجرز التعبد به واقعا، عدم حجيته جزما، بمعنى عدم ترتب الآثار ...
٣٨٧	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٨٠: ولعمري هذا واضح لا يحتاج إلى مزيد بيان أو إقامة برهان. وأما صحة الالتزام بما أدى إليه من الاحكام، وصحة نسبته إليه تعالى ...
٣٨٨	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٨١: فصل لا شبهة في لزوم اتباع ظاهر كلام الشارع في تعيين مراده في الجملة، لاستقرار طريقة العقلاء على اتباع الظهورات في تعيين المرادات ...
٣٨٩	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٨١: ولذا لا يسمع اعتذار من لا يقصد إفهامه إذا خالف ما تضمنه ظاهر كلام المولى، من تكليف يعمه أو ...
٣٩٠	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٨٢: أو بدعوى أنه لاجل احتوائه على مضامين شائخة ومطالب غامضة عالية، لا يكاد تصل إليه أيدي أفكار أولي الانظار الغير الراسخين العالمين ...
٣٩١	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٨٢: أو بدعوى شمول المتشابه الممنوع عن اتباعه للظاهر، لا أقل من احتمال شموله لتشابه المتشابه وإجماله ...
٣٩٢	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٨٣: وأما الرابعة، فلان العلم إجمالا بطروء إرادة خلاف الظاهر، إنما يوجب الاجمال فيما إذا لم ينحل بالظفر في الروايات بموارد ...
٣٩٣	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٨٤: وأما الخامسة، فيمنع كون حمل الظاهر على ظاهره من التفسير، فإنه كشف القناع ولا قناع للظاهر، ولو سلم، ...
٣٩٤	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٨٤: ودعوى العلم الاجمالي بوقوع التحريف فيه بنحو: إما بإسقاط، أو تصحيف، وإن كانت غير بعيدة، كما يشهد به بعض الاخبار ...
٣٩٥	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٨٥: غير ضائر بحجية آياتها، لعدم حجية ظاهر سائر الآيات، والعلم

الاجمالي بوقوع الخلل في الظواهر إنما يمنع عن حجيتها إذا كانت كلها حجة ...	
من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٨٥: ثم إن التحقيق أن الاختلاف في القراءة بها يوجب الاختلاف في الظهور مثل ( يطهرن ) بالتشديد والتخفيف، ...	٣٩٦
من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٨٥: ولو فرض جواز الاستدلال بها، فلا وجه لملاحظة الترجيح بينها بعد كون الأصل في تعارض الامارات هو سقوطها عن الحجية في خصوص المؤدى ...	٣٩٧
من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٨٦: وإلا فإن كان لاجل احتمال وجود قرينة فلا خلاف في أن الأصل عدمها، لكن الظاهر أنه معه يبنى على المعنى الذي لولاها ...	٣٩٨
من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٨٦: واستدل لهم باتفاق العلماء بل العقلاء على ذلك، حيث لا يزالون يستشهدون بقوله في مقام الاحتجاج بلا إنكار من أحد، ولو مع المخاصمة ...	٣٩٩
من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٨٧: والمتيقن من ذلك إنما هو فيما إذا كان الرجوع يوجب الوثوق والاطمئنان، ولا يكاد يحصل من قول اللغوي وثوق بالأوضاع ...	٤٠٠
من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٨٧: لا يقال: على هذا لا فائدة في الرجوع إلى اللغة . فإنه يقال : مع هذا لا تكاد تخفى الفائدة في المراجعة إليها، فإنه ربما ...	٤٠١
من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٨٨: أو قطعه باستلزام ما يحكيه لرأيه ( عليه السلام ) عقلا من باب اللطف، أو عادة أو اتفاقا من جهة حدس رأيه ...	٤٠٢
من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٨٩: الأمر الثاني: إنه لا يخفى اختلاف نقل الاجماع، فتارة ينقل رأيه ( عليه السلام ) في ضمن نقله حدسا كما هو الغالب، أو حسا وهو نادر جدا ...	٤٠٣
من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٨٩: وأما إذا كان نقله للمسبب لا عن حس، بل بملازمة ثابتة عند الناقل بوجه دون المنقول إليه ففيه إشكال، أظهره عدم نهوض تلك الأدلة ...	٤٠٤
من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٩٠: هذا لكن الاجماع المنقولة في السنة الأصحاب غالبا مبني على حدس الناقل أو اعتقاد الملازمة عقلا، فلا اعتبار لها ما لم ينكشف ...	٤٠٥
من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٩٠: وأما من جهة نقل السبب، فهو في الاعتبار بالنسبة إلى مقدار من الأقوال التي نقلت إليه على الاجمال بألفاظ نقل الاجماع، مثل ما إذا ...	٤٠٦

٤٠٧	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٩١: وأما كون المبنى العلم بدخول الامام بشخصه في الجماعة، أو العلم برأيه للاطلاع بما يلزمه عادة من الفتاوى، فقليل جدا في ...
٤٠٨	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٩١: الثالث: إنه ينقذ مما ذكرنا في نقل الاجماع حال نقل التواتر، وأنه من حيث المسبب لا بد في اعتباره من كون الاخبار به ...
٤٠٩	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٩٢: وتوهم دلالة أدلة حجية خبر الواحد عليه بالفحوى، لكون الظن الذي تفيده أقوى مما يفيد الخبر، فيه ما لا يخفى ...
٤١٠	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٩٢: نعم بناء على حجية الخبر بيناء العقلاء، لا يبعد دعوى عدم اختصاص بنائهم على حجيته، بل على حجية كل أمانة مفيدة للظن أو الاطمئنان ...
٤١١	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٩٣: ضرورة أن البحث في المسألة ليس عن دليّة الأدلة، بل عن حجية الخبر الحاكي عنها، كما لا يكاد يفيد عليه ...
٤١٢	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٩٤: واستدل لهم بالآيات الناهية عن اتباع غير العلم، والروايات الدالة على رد ما لم يعلم أنه قولهم (عليهم السلام) ...
٤١٣	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٩٦: وأما عن الاجماع، فبأن المحصل منه غير حاصل، والمنقول منه للاستدلال به غير قابل، خصوصا في المسألة، كما يظهر وجهه للمتأمل ...
٤١٤	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٩٦: مع أنه يمكن أن يقال: إن القضية ولو كانت مسوقة لذلك، إلا أنها ظاهرة في انحصار موضوع وجوب التبين في النبأ ...
٤١٥	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٩٧: ثم إنه لو سلم تمامية دلالة الآية على حجية خبر العدل، ربما أشكل شمول مثلها للروايات الحاكية لقول الإمام (عليه السلام) بواسطة أو وسائط ...
٤١٦	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٩٧: ويمكن ذب الاشكال، بأنه إنما يلزم إذا لم يكن القضية طبيعية، والحكم فيها بلحاظ طبيعة الأثر، بل بلحاظ أفرادها، وإلا فالحكم بوجوب ...
٤١٧	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٩٨: وذلك لأنه إذا كان خبر العدل ذا أثر شرعي حقيقة بحكم الآية وجب ترتيب أثره عليه عند إخبار العدل ...
٤١٨	من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٩٨: ثانيها: إنه لما وجب الانذار لكونه غاية للنفر الواجب، كما هو قضية

كلمة (لولا) التحضيضية، وجب التحذر، وإلا لغى وجوبه ...	
من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٩٩: والوجه الثاني والثالث بعدم انحصار فائدة الانذار بـ [إيجاب] التحذر تعبدًا، لعدم إطلاق يقتضي وجوبه على الإطلاق، ضرورة أن الآية ...	٤١٩
من قوله (قدّس سرّه) ص ٢٩٩: ثم إنه أشكل أيضا، بأن الآية لو سلم دلالتها على وجوب الحذر مطلقا فلا دلالة لها على حجية الخبر بما هو خبر، حيث إنه ليس شأن الراوي ...	٤٢٠
من قوله (قدّس سرّه) ص ٣٠٠: ومنها: آية السؤال عن أهل الذكر (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون). وتقريب الاستدلال بها ما في آية الكتمان ...	٤٢١
من قوله (قدّس سرّه) ص ٣٠١: وثانيا: إنه إنما المراد بتصديقه للمؤمنين، هو ترتيب خصوص الآثار التي تنفعهم ولا تضر غيرهم، لا التصديق بترتيب جميع الآثار ...	٤٢٢
من قوله (قدّس سرّه) ص ٣٠٢: فافهم. فصل: في الاجماع على حجية الخبر. وتقديره من وجوه: أحدها: دعوى الاجماع من تتبع فتاوى الأصحاب على الحجية ...	٤٢٣
من قوله (قدّس سرّه) ص ٣٠٢: ثانيها: دعوى اتفاق العلماء عملا - بل كافة المسلمين - على العمل بخبر الواحد في أمورهم الشرعية، كما يظهر من أخذ فتاوى المجتهدين ...	٤٢٤
من قوله (قدّس سرّه) ص ٣٠٣: لا يكاد يكون الردع بها إلا على وجه دائر، وذلك لان الردع بها يتوقف على عدم تخصيص عمومها ...	٤٢٥
من قوله (قدّس سرّه) ص ٣٠٤: فصل: في الوجوه العقلية التي أقيمت على حجية الخبر الواحد. أحدها: إنه يعلم إجمالا بصدور كثير مما بأيدينا من الاخبار من الأئمة ...	٤٢٦
من قوله (قدّس سرّه) ص ٣٠٥: فيما إذا لم يكن في المسألة أصل مثبت له، من قاعدة الاشتغال أو الاستصحاب، بناء على جريانه في أطراف [ما] علم إجمالا بانتقاض ...	٤٢٧
من قوله (قدّس سرّه) ص ٣٠٥: وأورد عليه: أولا: بأن العلم الاجمالي حاصل بوجود الأجزاء والشرائط بين جميع الاخبار، لا خصوص الاخبار المشروطة بما ذكره ...	٤٢٨
من قوله (قدّس سرّه) ص ٣٠٦: ثالثها: ما أفاده بعض المحققين بما ملخصه: إنا نعلم بكوننا مكلفين بالرجوع إلى الكتاب والسنة إلى يوم القيامة، فإن تمكنا من الرجوع ...	٤٢٩



٤٣٠	من قوله (قدّس سرّه) ص ٣٠٨: فصل: في الوجوه التي أقاموها على حجية الظن، وهي أربعة: الأول: إن في مخالفة المجتهد لما ظنه من الحكم الوجوبي أو التحريمي مظنة ...
٤٣١	من قوله (قدّس سرّه) ص ٣٠٩: إلا أن يقال: إن العقل وإن لم يستقل بتنجزه بمجرد، بحيث يحكم باستحقاق العقوبة على مخالفته، إلا أنه لا يستقل أيضا بعدم ...
٤٣٢	من قوله (قدّس سرّه) ص ٣٠٩: وبالجمله: ليست المفسدة ولا المنفعة الفاتئة اللتان في الأفعال وأنيط بهما الاحكام بمضرة، وليس مناط حكم العقل بقبح ما فيه المفسدة ...
٤٣٣	من قوله (قدّس سرّه) ص ٣١٠: الثالث: ما عن السيد الطباطبائي (قدس سره)، من: إنه لا ريب في وجود واجبات ومحرمات كثيرة بين المشتبهات ...
٤٣٤	من قوله (قدّس سرّه) ص ٣١١: فيستقل العقل حينئذ بلزوم الإطاعة الظنية لتلك التكاليف المعلومة، وإلا لزم - بعد انسداد باب العلم والعلمي بها - إما إهمالها ...
٤٣٥	من قوله (قدّس سرّه) ص ٣١١: وأما الثالثة: فهي قطعية، ولو لم نقل بكون العلم الاجمالي منجزا مطلقا أو فيما جاز، أو وجب الاقتحام في بعض أطرافه، كما في المقام ...
٤٣٦	من قوله (قدّس سرّه) ص ٣١٣: وأما الرجوع إلى الأصول، فبالنسبة إلى الأصول المثبتة من احتياط أو استصحاب مثبت للتكليف، فلا مانع عن إجرائها عقلا ...
٤٣٧	من قوله (قدّس سرّه) ص ٣١٤: ومنه قد انقذ ثبوت حكم العقل وعموم النقل بالنسبة إلى الأصول النافية أيضا، وأنه لا يلزم محذور لزوم التناقض من شمول الدليل لها لو لم يكن ...
٤٣٨	من قوله (قدّس سرّه) ص ٣١٤: كما ظهر أنه لو لم ينحل بذلك، كان خصوص موارد أصول النافية مطلقا - ولو من مضمونات [عدم] التكليف - محلا للاحتياط فعلا ...
٤٣٩	من قوله (قدّس سرّه) ص ٣١٥: وما أوردنا على المقدمة الرابعة من جواز الرجوع إلى الأصول مطلقا، ولو كانت نافية، لوجود المقتضي وفقد المانع لو كان التكليف ...
٤٤٠	من قوله (قدّس سرّه) ص ٣٢١: ولا مجال لاستكشاف نصب الشارع من حكم العقل، لقاعدة الملازمة، ضرورة أنها إنما تكون في مورد قابل للحكم ... هذا آخر ما أوردنا التعرّض له من أبحاث دليل الانسداد،

ثمّ نتقل بعون الله تعالى إلى المقصد السابع (الأصول العمليّة)	
---	--